جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

***الإجابة الأنموذجية لمادة قانون المرافق العامة***

**السنة** : الثانية ماستر – **تخصص** : قانون عام

..............................................

***الإجابة عن السؤال الأول: العلامة من 10 نقاط الســـــــــؤال الأول: ..............12 ن***

*تتعدد أسالب و طرق تسيير المرافق العمومية سواء كانت وطنية أو محلية و ذلك تبعا لاعتبارات سياسية و اقتصادية و اجتماعية.*

*المطلوب:*

 *01) – أذكـــر هذه الأســــاليب مع إعـــطاء تعريف يميز خاصية كل أسلوب.......06 ن*

02)- مـن ضمن هذه الطرق و الأساليب أذكر أسلوبين اثنـــــين أوردهما قانون الجماعات المحليـــــــة

 مع الشرح المفيد ................06 ن

**الســـــــؤال الثـــــــاني:.............08 ن**

 أجــــــب على الخيــــــار عن سؤال واحــــــــــــــــد فقط :

 **الســــؤال الاختيـــاري الأول:**

 اشــــــــــرح المعيار المميــــز لتوزيع الوظائف و الاختصاصات بين المرافق العمومية الوطنية و المحلية.

**الســــؤال الاختيـــــاري الثانـــي :**

 اشـــــــــــــرح تحديات التحول نحو الإدارة الاليكترونية.

 ***الإجابة عن السؤال الثاني: العلامة من 04 نقاط***

 تختلف المرافق العمومية التي تنشأ بموجب نص تشريعي عن تلك التي تنشأ بموجب نص تنظيمي ( أي من حيث أداة الإنشاء) وذلك تبعا للأهمية التي ينطوي عليها المرفق العام داخل الدولة، حيث عادة ما نجد بأن المرافق ذات الأهمية الوطنية القصوى التي يفرض المشرع أمر إنشائها بموجب نص تشريعي لتمكين أعضاء السلطة التشريعية من الاطلاع على نشاط المرفق وضرورته و قواعده.............02 ن

 بينما نجد بأن التشريع عندما يخول للسلطة التنفيذية صلاحية إنشاء المرافق العامة أي بموجب نصوص تنظيمية ، فالأمر يتعلق هنا بتلك التي تكون أقل أهمية من الأولى، خصوصا من ناحية البعد المحلي وليس الوطني،......1.5ن

 ومسألة هذا التوزيع في إنشاء هذه المرافق العمومية بين النص التشريعي و التنظيمي بحسب أهمية المرفق تتحكم فيه العلاقة القائمة داخل الدولة بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية ومجال تدخل و نشاط كل منهما فيها، ودستور الدولة هنا هو الذي يوضح و يبرز هذه المسألة.

 وأهمية المرافق العامة وتعددها هي مسألة تخضع معالجتها للنظام السياسي السائد في الدولة..........0.5 ن.

 ***الإجابة عن السؤال الثالث: العلامة من 06 نقاط***

 ليس كل مشروع يهدف إلى تحقيق النفع العام هو مرفق عام ......(03 ن) ، فهناك من المشروعات الخاصة ما يعمل على تحقيق النفع العام مثل المدارس و الجامعات الخاصة و الجمعيات ( أمثلة يعطيها الطالب في هذا الشأن عند تبرير إجابته).....(03ن) .

 يمكن للطالب كذلك في توضيح إجابته التطرق لعناصر المرفق العام باختصار مفيد للوصول إلى فكرة النفع العام أو المصلحة العامة.

جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي

كلية الحقـــــوق و العلوم السياسية

 - الســــنة : الثــــانية ماستــــر

- تخصـــص : قانـــون عـــــام

الرقابة الكتابية العادية لمــادة قانــون المــرافق العــامة

***الســـــــــؤال الأول: ..............12 ن***

*تتعدد أسالب و طرق تسيير المرافق العمومية سواء كانت وطنية أو محلية و ذلك تبعا لاعتبارات سياسية و اقتصادية و اجتماعية.*

*المطلوب:*

 *01) – أذكـــر هذه الأســــاليب مع إعـــطاء تعريف يميز خاصية كل أسلوب.......06 ن*

02)- مـن ضمن هذه الطرق و الأساليب أذكر أسلوبين اثنـــــين أوردهما قانون الجماعات المحليـــــــة

 مع الشرح المفيد ................06 ن

**الســـــــؤال الثـــــــاني:.............08 ن**

 أجــــــب على الخيــــــار عن سؤال واحــــــــــــــــد فقط :

 **الســــؤال الاختيـــاري الأول:**

 اشــــــــــرح المعيار المميــــز لتوزيع الوظائف و الاختصاصات بين المرافق العمومية الوطنية و المحلية.

**الســــؤال الاختيـــــاري الثانـــي :**

 اشـــــــــــــرح تحديات التحول نحو الإدارة الاليكترونية.

بالتوفيـــق و النجــــاح

*الإجابة الأنموذجية لمادة قانون المرافق العامة*

***الســـــــــؤال الأول: ..............12 ن***

*تتعدد أسالب و طرق تسيير المرافق العمومية سواء كانت وطنية أو محلية و ذلك تبعا لاعتبارات سياسية و اقتصادية و اجتماعية.*

*ج01– ذكر مجموع هذه الأســــاليب مع إعـــطاء تعريف يميز خاصية كل أسلوب.......06 ن*

*تتمثل هذه الأساليب فيما يلي:*

*أولا : الأساليب العامة لإدارة المرافق العمومية: وتتضمن :*

 *01/-أسلوب الاستغلال المباشر........................01 ن*

 *02/-أسلوب المؤسسة ع.............................01 ن*

*ثانيا الأساليب الخاصة لإدارة وتسيير م ع:*

*يتضمن : 01/- أسلوب تفويض المرافق ع..................01 ن.*

 *و له صور عديدة هي :*

 *-عقد الامتياز .......0.5 ن*

 *-عقد الايجار ......0.5 ن*

 *-عقد التسيير .......0.5 ن*

 *-الوكالة المحفزة......0.5 ن*

 *02/ -الأسلوب المختلط............................01 ن*

ج02)- ذكر أسلوبين اثنـــــين أوردهما قانون الجماعات المحليـــــــة

 مع الشرح المفيد ................06 ن

 باستقراء نصوص قانون الولاية رقم 12/07 و كذلك قانون البلدية نجده قد تضمن في طياته الأحكام المتعلقة بتسيير المصالح التابعة للجماعات المحلية، و المتمثلة في أسلوبين:

 \*أسلوب التسيير عن طريق الاستغلال المباشر....العودة إلى مواد قانون البلدية في هذا الشأن م151.... وما بعدها

 \*أسلوب التسيير عن طريق المؤسسة العمومية: ...العودة إلى مواد قانون البلدية فيما يخص تسيير المصالح العمومية البلدية.....153 ق ب. و ما بعدها( المحاضرة).

 وما قيل عن البلدية يقال كذلك عن الولاية ...المواد 141 و ما بعدها من ق و .( المحاضرة).

...............................................................................................................

**الســـــــؤال الثـــــــاني:.............08 ن**

 أجــــــب على الخيــــــار عن سؤال واحــــــــــــــــد فقط :

 **الســــؤال الاختيـــاري الأول:....08 ن**

 شــــــــــرح المعيار المميــــز لتوزيع الوظائف و الاختصاصات بين المرافق العمومية الوطنية و المحلية.

 تختلف المرافق العمومية المنشأة بموجب نص تشريعي عن تلك التي تنشأ بموجب نص تنظيمي ( أي من حيث أداة الإنشاء) وذلك تبعا للأهمية التي ينطوي عليها المرفق العام داخل الدولة، حيث عادة ما نجد بأن المرافق ذات الأهمية الوطنية القصوى التي يفرض المشرع أمر إنشائها بموجب نص تشريعي لتمكين أعضاء السلطة التشريعية من الاطلاع على نشاط المرفق وضرورته و قواعده.

 بينما نجد بأن التشريع عندما يخول للسلطة التنفيذية صلاحية إنشاء المرافق العامة أي بموجب نصوص تنظيمية ، فالأمر يتعلق هنا بتلك التي تكون أقل أهمية من الأولى، خصوصا من ناحية البعد المحلي وليس الوطني، وعليه فالمعيار المميز للتوزيع بين المرافق العمومية الوطنية و المحلية مرده و أساسه هو حجم المصلحة العمومية التي أنشئ المرفق العمومي قصد إشباعها، فإذا كانت الخدمة العمومية أو المصحة العمومية ذات البعد و الأهمية الوطنية داخل الدولة فإنها تسند للمرافق العمومية الوطنية ، و على العكس من ذلك إذا كانت المصلحة أو الحاجة العمومية محدودة وتخص إقليم معين ، فان المرافق العمومية المحلية هي التي تتولى القيام بها .

 وفي هذا الشأن فان النصوص التشريعية و التنظيمية هي التي تتولى هذا التوزيع.

 فالتشريع عندما يخول للسلطة التنفيذية صلاحية إنشاء المرافق العامة أي بموجب نصوص تنظيمية ، فالأمر يتعلق هنا بتلك التي تكون أقل أهمية من الأولى، خصوصا من ناحية البعد المحلي وليس الوطني.

 ومسألة هذا التوزيع في إنشاء هذه المرافق العمومية بين النص التشريعي و التنظيمي بحسب أهمية المرفق تتحكم فيه العلاقة القائمة داخل الدولة بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية ومجال تدخل و نشاط كل منهما فيها، ودستور الدولة هنا هو الذي يوضح و يبرز هذه المسألة.

 وأهمية المرافق العامة وتعددها هي مسألة تخضع معالجتها للنظام السياسي السائد في الدولة.

5ن

ملاحظة:

تكون إجابة الطالب صحيحة إذا كانت فكرته المحررة في الإجابة تصب في هذا الاتجاه .

**الســــؤال الاختيـــــاري الثانـــي : .....08 ن**

 تحديات التحول نحو الإدارة الاليكترونية:

يستعرض الطالب في إجابته شرح جملة هذه التحديات و العوائق التي تقف في وجه عصرنة خدمات المرافق العمومية ببلادنا و التي تسعى لتحقيق ميزات الكفاءة و الجودة و الدقة و المردودية، و أبرزها :

العوائق التقنية و الفجوة الرقمية- العوائق التعليمية – التحديات الاقتصادية – العوائق الأمنية – العوائق الإدارية و القانونية..( بحسب شرح المحاضرة)......(1.5 ن لكل عائق من هذه العوائق ماعدا الأخير فهي من 02 ن).

**...........................................................انتهى..............................**